العدد (1785) السنة السابعة - الأثنين (3) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

دور منظمات المجتمع المدني بين الحقيقة والوهم

من الأسئلة التي تبرز على الساحة هنا هي ما دور منظمات المجتمع المدني في حياة المواطن العراقي والتغيرات التي طرأت بعد استحداث هذه المنظمات في المشهد العراقي؟
والاجابة التي تطرح نفسها هنا هي أن الكثير من أبناء المجتمع العراقي لا يعرفون الكثير عن هذه المنظمات وما أهدافها ودوافعها ولماذا وجدت أصلا؟ ولا يقتصر هذا التساؤل على المواطن بل يتعداه إلى أن الكثير من العاملين في هذه المنظمات لا يعرفون ما هي منظمات المجتمع المدني

نجاة الكواز

لذا عند الحديث عن منظمات المجتمع المدني لا بد من الإمعان في الإغراض والدوافع التي أدت إلى ظهور هذه المنظمات ،وهنا نسلط الضوء على مفهوم المجتمع المدني لنجد الكثير من الأحاديث بأنه ظهر لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي عندما أشار إليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقوانين ،بعد ذلك تطور مفهوم المجتمع المدني في القرن الثامن عشر حيث بدأ التميز بين الدولة والمجتمع المدني لضرورة التقليل من هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني ،بعد ذلك في القرن العشرين طرح جرامشي مسألة المجتمع المدني في مفاهيم جديدة تبلورت لفكرة المنظمات الغير حكومية ينظم إليها الإفراد بصورة تطوعية لغرض تحسين أوضاع المجتمع الحياتية والاقتصادية.
استنادا لمجمل ما تقدم من التطور التاريخي للمجتمع المدني وبالعودة إلى التاريخ لفترة ظهور الإسلام نجد أن النبي محمد(صلى الله عليه وأله وسلم).قد قدم أجمل وأبهى صورة لمنظمات المجتمع المدني من خلال رعايته للأيتام والأرامل ،عندما غرس في الأمة الإسلامية روح التضحية بالمال من أجل مساعدة الناس ممن هم بحاجة للمساعدة ومع مرور الوقت تطورت هذه الفكرة إلى أن أنخرط الكثير من الصحابة والناس للعمل على مساعدة المحتاجين والتبرع بأموالهم الخاصة لمساندة هذه القضية .
ولاننسى حديث الرسول الأعظم محمد(صلى الله عليه واله وسلم):
(من عال يتيما حتى يستغني عنه أوجب الله له بذلك الجنة) صدق رسول الله.
وتوارث هذا العمل الخيري الكثير من الصحابة والخلفاء الراشدين ،
وقد تبلورت هذه الأفكار من خلال العمل الذي قام به الإمام على (عليه السلام) ،عندما أنشأ مؤسسة (كافل اليتيم) .
وقوله في الأيتام (الله الله في الأيتام فلا تغبوا أفواههم ولا يضيعوا بحضرتكم).
منذ عصر الإسلام ظهرت فكرة المجتمع المدني بأبسط صورها ،من هنا يكمن بيان طبيعة الدين الإسلامي في أهدافه ومعتقداته ،فهو دين يشمل جميع المظاهر الإنسانية والأخلاقية التي علمنا إياها رسولنا الكريم.
وعند التعمق في دراسة الدين لأنجد شيئا من مظاهر الحياة إلا وقد تم ذكره أو الإشارة إليه في القران الكريم .
وعند الحديث عن منظمات المجتمع المدني في العراق نجد أنه بعد عام ٢٠٠٣) ظهرت هذه المنظمات على الساحة العراقية بسبب الفراغ الأمني)
والعشوائية في اتخاذ القرارات، ومن هنا جاءت هذه الفكرة من قبل قوات التحالف فظهر عدد من تلك المنظمات في أول صورها .وفي هذه الفترة لم يعرف الكثير ،عن ماهية منظمات المجتمع المدني وكيفه عملها، لأن المجتمع العراقي قبل هذا التاريخ لم يتطرق إلى مفهوم المجتمع المدني ،لكن كان هناك نقابة العمال ،المعلمين ،اتحاد الطلبة ،مراكز الشباب ،الغرف التجارية،نوادي الرياضة،الجمعيات التعاونية .
وكل هذه النقابات والاتحادات كانت تعمل بأشراف الدولة ومتابعتها بدون استقلالية وعملها كان لصالح الدولة والقائد ،أما بعد هذا التاريخ بدأت الفكرة بالتبلور ولكن دائما البلدان الحديثة العهد بالديمقراطية تحتاج إلى وقت للخروج من أطار الدكتاتورية لكي تبدأ مرحلة جديدة في حياة المجتمع .
قبل الإمعان في الإغراض والأسباب التي أدت إلى ظهور هذه المنظمات لابد من ألتطرق إلى بعض النقاط المهمة ،أهمها التخلص من هيمنة الدولة في جميع مجالات الحياة ،لذلك كان على المجتمع أن يجد طريقة للتقليل من سيطرة الدولة على تقرير مصائر الناس .
وهنا نجد السؤال يدور في أفق المتلقي ،هل أصبح عندنا مجتمع مدني حقيقي؟ وهو سؤال يدفع الى الوقوع في سؤال أخر ،ما هي النتائج والإعمال التي قدمتها منظمات المجتمع المدني للمواطن؟
عند الإجابة نحتاج الى مساحة من الحوار الهادئ وجرعة عالية من ثقافة الحوار لتعريف منظمات المجتمع المدني، نستطيع أن نقول بأنها منظمات مستقلة غير حكومية تقوم على أساس التطوع بعيدا عن أي أهداف مادية لغرض تقديم خدمات لأفراد المجتمع ،من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية والثقافية الخ.
يجب أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دوراً فعالاً ونهضوياً في وضع المجتمع على أول خطوات الديمقراطية،وعلى منظمات المجتمع المدني الاهتمام بالكثير من القضايا الخاصة بحقوق الإنسان مثل الانتهاكات التي يتعرض لها السجناء ،العنف ضد النساء والأطفال ،المساعدة أثناء الكوارث مثل الحرائق والمفخخات .
في الوقت نفسه تكون هذه المنظمات باعثة لحل إشكالية اعتماد المواطن على الدولة فهذه المنظمات الغرض منها هو تنسيق المجتمع بشكل ايجابي والتحرر من سلطة الدولة في كل مجالات الحياة ،وعليها أن لا تقف عائقا بين الدولة والمواطن ، يجب أن تعمل بشكل يقوم مسارات الخطأ وتوصيل الخطوط المستقيمة ووضع النقاط في مكانها الصحيح في العلاقة بين الدولة والمواطن،وعدم المتاجرة بقضايا الناس ومعاناتهم مثل حالات القتل الطائفي والمقابر الجماعية .
الطموح الأساسي هنا هو تحقيق قفزة تاريخية للنهوض بواقع منظمات المجتمع المدني والارتقاء بالمجتمع الى أعلى درجات الإبداع الإداركي ،ومن المؤسف والذي يحز في القلب أن المجتمع محكوم بظروف إيقاعية متداخلة من الأزمة المعرفية والإشكاليات الحقيقية للواقع الحالي ،والشعور بوطأة الأحلام المجهضة للمجتمع.
من هنا يمكن الدخول في الحديث الذي يبين العلاقة بين أمور متشابكة كثيرة لحل الرموز المبهمة والمتعلقة التي تحدد شكل تبادل الخطط والقرارات بين وزارة الدولة لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني .
كل ذلك يستدعي مساعدة وزارة الدولة للمجتمع المدني ،وان لا تكتفي بدورها في التسجيل فقط وإصدار القرارات بل يجب أن تكون فاعلة ،وهنا تبرز جسامة التحديات الواجب تجاوزها لتحقيق غايات نبيلة ،وان لا تقف عائقا أمام عمل المنظمات ،وعليها التحري والسؤال عن شخصيات مؤسسي هذه المنظمات ،والإغراض والدوافع وراء تأسيس هذه المنظمات ،هل هو دافع أنساني هدفه تقديم خدمات للمجتمع ؟أم دافع مادي ودعم لبعض الأحزاب والمتاجرة بقضايا إنسانية وزرع بذرة الفساد الاجتماعي؟.
بعد الحديث عن هذه النقاط المهمة ،يجب أن يكون هناك رقيب وأن لا تكون عملية تسجيل هذه المنظمات عشوائية في مدار فلكي لا توجد لديه نقطة تجاذب بين واقع المواطن وأفكار تلك المنظمات.
لن نبتعد عن الحقيقة لو قلنا أن الكثير من منظمات المجتمع المدني تعمل على خدمة المجتمع والارتقاء به الى أسمى الدرجات الإنسانية ،ولكن التمويل المادي لها ضعيف ولذلك على الدولة أن تساعد وتساند مثل هذه المنظمات الإنسانية.
وأيضا توجد بعض المنظمات أهدافها مادية ،و منظمات أخرى تعمل لصالح بعض الأحزاب الغرض من إنشائها استقطاب أكثر عدد من الناس من خلال الترويج لأفكار هذه الأحزاب .
يجب أن يكون هناك تعاون بين(وزارة الدولة لمنظمات المجتمع المدني ،وزارة الثقافة ،وزارة المـرأة ،وزارة البيئة ،ومنظمات المجتمع المدني،وأبناء المجتمع).
لإقامة ورش عمل مشتركة الغرض منها توعية المجتمع وخدمته ،خلق مجتمع ديمقراطي في طريقة تعامله،خلق روح الثقة بين المواطن ومنظمات المجتمع المدني،نشر روح التآخي والمحبة والعدل والحرية ،الإيمـان بمدى المساواة بين أبناء المجتمع،تعليم المجتمع كيفية الإيمان بمبدأ التسامح ،توجيه سائر مكونات المجتمع للتفاعل الحقيقي مع منظمات المجتمع المدني لامتلاك خبرات جديدة في مختلف مجالات الحياة.

المقالات الافتتاحية لصحف المعارضة في العهد الوطني (جريدة البلاد انموذجاً)

صبيح الحافظ

يلعب المقال الافتتاحي في الصحيفة دوراً مهماً في تحريك الرأي العام لموضوع (حديث الساعة)، ويحتل أيضاً المكانة الأولى للدفاع عن مصالح المواطنين وحلّ مشاكلهم وقضاياهم الأساسية، ولهذا فأن المقال الافتتاحي يعد ويحرر من قبل رئيس التحرير المسؤول.
يصف احد الإعلاميين المرموقين أن قوة التأثير في المقال الافتتاحي تستند على بعض الخصائص منها:-
اولاً: الثبات على سياسة واحدة وهي تمثل سياسة الصحيفة.
ثانياً: الحذر والاحتياط في ابداء الرأي.
ثالثاً: الابتعاد عن المصطلحات والمفردات غير المعروفة.
رابعاً: الإقناع عن طريق الشواهد والأمثلة المشتقة.
خامساً: التوجيه والإرشاد.
في أوائل الخمسينات وحتى نهاية العهد الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت هناك عدد من الصحف الوطنية منها حزبية وأخرى مستقلة مع وجود هامش من الحرية الصحفية ، وهذه الصحف هي الشعب والإخبار والأهالي والبلاد والزمان والحرية .
وبما أننا نتحدث عن المقال الافتتاحي فأنني انقل هنا مقتطفات من المقال الافتتاحي لجريدة (البلاد) بقلم صاحبها ورئيس تحريرها المرحوم رفائيل بطي يتضمن نقداً جريئاً لدوائر ومؤسسات الدول يتضمن الفساد المستشري فيها (العدد ٣٣٩٦ في ٩/ آب/١٩٥٣). يبدأ المقال: لم يجمع المشتغلون في السياسة في البلاد على اختلاف نزاعاتهم وأحزابهم ، إجماعهم على أن الفساد قد استشرى في دولة العراق على حداثة عهدها في مواليد الدول ، ولذلك علل واسباب ليس هذا موضع شرحها وتحليها ، إنما نقف عند هذا الواقع أن الدولة مصابة بفساد ، حتى أن الأحزاب المعارضة لما دعاها الواجب في الخريف الماضي فخطت الخطوة الأولى بدفع مذكرات وضحت فيها هذا الفساد ونبهت الى إخطاره ، وقد شاركها في هذا الشعور والتسليم بهذه الحقيقة المؤلمة معظم الساسة الايجابيين الذين يشعرون ويفكرون حتى أن رئيس (حزب الاتحاد الدستوري) نفسه دون في بيانه الذي أذاعه على الجمهور في ذلك الظرف المتأزم هذا الرأي الواضح. وبذكر البيان ايضاً : أن فساد الجهاز الحكومي هو الداء العياء الذي يشكو منه العراق وعليه فأن الضرورة القصوى تقضي بتشريع القوانين التي تكفل تحقيق عملية التطهير بسرعة وعدالة.
ويعلق الأستاذ رفائيل بطي على البيان المذكور آنفا بقوله : أن حاجة العراق المستعجلة في الظروف الراهنة تتركز في أمور معروفة في مقدمتها تطهير الجهاز الحكومي من:-
أ- العناصر التي اشتهرت بسوء السمعة.
ب- العناصر التي تنقصها الكفاية التي تجعل منها أداة صالحة لإدارة شؤون الدولة كل حسب اختصاصه.
ج - تشريع قانون (من أين لك هذا) على أن يكون ذا اثر رجعي. ويستمر الأستاذ بطي في مقاله بقوله : ان الظرف العسير ولد هزة في الشعب قدم من جرائها ضحايا في الأرواح ذهبت مع الريح ، وها قد انقضت سنه كاملة ولم يشعر الناس بأي حركة من الحكومة تدل على أنها عازمة على عمل شيء في هذا الباب او مقدمة على مكافحة الفساد بمعنى أن الإبقاء على هذا الفسد إبقاء على مبعث الشكوى ، فيظل ينخر في جسم المجتمع ويعطل كل عمل مفيد ويزيد المصاعب والشرور ويدفع الاهلون ثمنه الباهض من المصائب والحيف ونكد العيش ، وبالتالي يعرض كيان البلد للزعزعه فالانهيار.
يستمر الأستاذ رفائيل بطي بقوله ايضاً : أن المسؤولين مع ان بينهم من يعترف بهذا الفساد ويتحدث عنه ومنهم قد سجل على نفسه الوعد للأهلين بالقيام بهذا العمل عندما يتولى الحكم وهو متوليه الان ولكنه لم يحقق في هذا الشأن شيئا من وعده.
ومازال الفساد يعبث بالدولة وأبناء الأمة يقاسون أثاره في تعطيل الأعمال وتبديد الجهود سدى وعرقلة الرزق الحلال وتتغيص العيش. وبخصوص مفهوم الإرشاد يقول الأستاذ بطي : فعلى الحكومة ان تنتبه الى واجبها ، وان تبادر فوراً الى اتخاذ الإجراء الذي يقنع المواطنين على اختلاف درجاتهم بأن المسؤولين جادون غير هازلين وان الفساد الذي يشكو منه الشعب يكافح بالطرق والأساليب التي تقضي عليه ، بهذه الوسيلة يستطيع المسؤولين ان يقدموا للامة دليلاً محسوساً على أنهم يشعروا من بشعورها ويعملون في سبيل اطمئنانها ورفاهها ، وهكذا تعالج بعض أسباب الشكوى والتذمر اللذين يغمران مجتمعنا ، ولكننا عندما نتحدث عن الإجراء اللازم في معالجة الفساد ومطاردته نريد أعمالاً لا كلاماً تزخر به الأحاديث والوعود فقد شبع الجمهور العراقي بل تخم كما تخمت الشعوب العربية كلها من الكلام الذي لا يعزز بعمل حاسم. أن المبادرة الى مقاومة الفساد ، وإصلاح الخلل ، بطريقة عملية تعيد به الحكومة الى النفوس شيئا من الثقة التي قد انتزعت انتزاعاً ، فلم يعهد الفرد يصدق ان حاله ستتحسن وان غده أفضل من يومه ، وبانعدام الثقة نشأ التذمر النفسي الذي نلمسه بين الحكومة والشعب ، هذه الحال التي ولدت اليأس ، واليأس اذا استولى على الجماعات فقد يدفعها الى ارتكاب كل مركب خشن ثم يخرجها من طورها العادي فتقدم على ما تقدم عليه ، وهي أملة عظيمة الرجاء بالمستقبل.
ليس ما نطلبه من مكافحة الفساد من الأمور الفنية الضخمة التي تفتقر الى الاختصاصين يجلبون من الخارج أو لآلات والأجهزة المستوردة من أقاصي الدنيا ليكون ذلك مدعاة التعلل والانتظار ، أنما يكفي للاضطلاع بهذا العمل ننبه من الحكومة الى واجبها الأول وتصميم وإرادة لأداء هذا الواجب.

خاطرة
البلاد
صاحبها ورئيس تحريرها رفائيل بطي
مديرها المسؤول فهيم مهدي مقبل
الإدارة والتحرير والمطابع مكتبة رقم ٦
التلفون ٨٩٣٣٤
ص.ب ١٣٢ مسجلة بدائرة البريد رقم ١
الجمعة ٧ آب ١٩٥٣
٢٦ ذي القعدة ١٣٧٢
السنة الرابعة والعشرون
العدد ٣٣٩٥
الحريات الدستورية مطلبنا
موجة اضرابات
ظاهرة تهدد فرنسا
باريس ٦ منه ي ب
دعت اليوم اربع نقابات كبرى عمالها الاضراب مدة (٢٤) ساعة تبدأ اعتبارا من منتصف هذه الليلة وقد بدأ عمل خدمات البريد والبرق والهاتف والموانئ اضرابهم وقد تأثرت الخدمات في هذه المصالح تأثرا بليغا في جميع ارجاء فرنسا وذلك احتجاجا على السياسة الاقتصادية والاجراءات التعسفية التي ستتخذها
القراءة على ص ٨
المجزرة الامريكية تلك هي الاولى في السلاح والعتاد المجهز للجيوش الدولية في كوريا كان امريكا قد اعدات لها منذ مدة طويلة
واضاف مكارثي بان امريكا قد اخذت على عاتقها قيادة هذه الحرب وهي الاضطلاع بدور الزعيم الدولي
واستطرد قائلا ان من أهم اسباب دخولها الحرب وهي الاضطلاع على الشيوعية.
الحرب الجمهوري الامريكي ليه امس في اتهامه على الاحداث الكورية انه يجب على المسؤولين الامريكيين ان يحاكموا الاشخاص الذين تسببوا في مزجه امريكا ورائه في الحرب الكورية
مارك كلارك يستنزل الخدمة العسكرية
التلويح باستخدام القنابل الذرية ضد الشيوعيين، مكارثي يدعو الى محاكمة الخونة الامريكيين، هل فشل دالز في مفاوضاته مع سنغمان ري؟
وزير العراق بأمريكا

الرئيس ونزاهة الانتخابات

في الكلمة التي وجهها الرئيس حسني مبارك إلي الأمة بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين لتحرير سيناء، قال الرئيس (.. ونحن مقبلون علي الانتخابات التشريعية العام الحالي والرئاسية العام المقبل، أعاود تأكيد حرصي علي نزاهة هذه الانتخابات)، والمفروض أن نحتفي جميعا بهذا الوعد من رئيس الجمهورية وصاحب القرار الوحيد في مصر طبقا للدستور والواقع.. ولكن، وما أقساها من كلمة، فقد تم تزوير جميع الانتخابات العامة، والاستفتاءات التي جرت في مصر منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦، ومنها ستة انتخابات لمجلس الشعب (١٩٨٤ - ١٩٨٧ - ١٩٩٠ - ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) تمت في عهد الرئيس مبارك.

حسين عبدالرازق

فعشية انتخابات مجلس الشعب (سبتمبر ٢٠٠٠) قال الرئيس في خطابه أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٩٩ (إننا لا نصادر على حق المعارضة في تمثيل نيابي أكثر توازنا.. وليس هناك ما يمنع من أن نبحث أنسب السبل لتحقيق ذلك.. وأعد بأن تكون الانتخابات المقبلة نظيفة ونزيهة وتخضع في كل مراحلها للإشراف الكامل من القضاء)، وتمهيدا لهذه الانتخابات (النظيفة والنزيهة) أصدر رئيس الجمهورية قرارا جمهوريا في ٢٦ فبراير ٢٠٠٠ بمد العمل بحالة الطوارئ المعلنة منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ لمدة ٣ سنوات اعتبارا من ٣١ مايو ٢٠٠٠!!.
وعشية انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر ٢٠٠٥ وعد الرئيس حسني مبارك بأن تجري هذه الانتخابات في (حرية ونزاهة تامة)، وتلاه كمال الشاذلي الأمين العام المساعد للحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) فتعهد باسم الحكومة وبصفته وزيرا لشؤون مجلس الشعب، بأن تتم انتخابات المجلس في حرية ونزاهة ودون استخدام سلاح المال وأعمال البلطجة (وتحت الإشراف القضائي المصري الكامل وفي ظل رقابة منظمات المجتمع المدني، تأكيدا لمبدأ الشفافية).
وفي المرتين (٢٠٠٠ و٢٠٠٥) ورغم الإشراف القضائي جري تزوير الانتخابات، ولم يلتزم الرئيس وحكومته وحزبه بالوعد، لسبب بسيط وهو إحجام الرئيس عن اتخاذ الخطوات التنفيذية الضرورية لتغيير الأوضاع القانونية والسياسية والتي تشكل منظومة كاملة للتزوير وضمان عدم حرية ونزاهة الانتخابات.
- فهناك سلسلة من القوانين تفرض قيودا علي الحريات العامة وتصادر حقوقا أساسية للإنسان وتقنن التزوير.. منها قانون مباشرة الحقوق السياسية، والقانون ١٠ لسنة ١٩١٤ المعروف بقانون التجمهر والقانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ المعروف بقانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية.. إلخ.
- ووجود حالة طوارئ دائمة منذ عام ١٩٨١ واستخدامها في منع المؤتمرات والمسيرات الانتخابية الخاصة بمرشحي المعارضة (أحزابا ومستقلين)، واعتقال مندوبي ووكلاء المرشحين وأنصارهم أثناء المعركة الانتخابية وخاصة في يوم الانتخابات، وأحيانا اعتقال المرشحين.
- انفراد وزارة الداخلية عمليا بإدارة العملية الانتخابية، بدءا في تقسيم الدوائر طبقا لاحتياجات مرشحي الحزب الحاكم ودون أي اعتبار لمعيار المساواة بين عدد الناخبين في الدوائر المختلفة، أو معيار وحدة المصالح، واستمرار العمل بجداول القيد الانتخابي التي تضم أسماء الموتى والمسافرين والمجندين والمكررة أسماؤهم، وإزالة ملصقات مرشحي المعارضة، وصولا إلي التغاضي عن أعمال البلطجة واللجوء إلي العنف من جانب مرشحي السلطة في عدد من الدوائر لحرمان مرشحي المعارضة من الدعاية والدخول إلى أماكن وقرى معينة، وقيام قوات الأمن المركزي والأمن العام بفرض حصار على بعض القرى وعلى بعض اللجان في المدن لمنع الناخبين من الوصول إلي مقار لجان التصويت ومن ثم الإدلاء بأصواتهم باستثناء من تم شحنهم في سيارات الحكومة والقطاع العام للتصويت لمرشحي الحزب الوطني أو كانوا يحملون بطاقات عضوية في هذا الحزب.
- استخدام المال العام للدعاية لمرشحي الحزب الحاكم، بما في ذلك الإعلان عن اعتمادات مالية لمشروعات محلية قبل الانتخابات مباشرة بواسطة مرشحي الحزب الحاكم، واستخدام المقار الحكومية ووسائل النقل للدعاية لهؤلاء المرشحين، إضافة للاستعانة بالعاملين في مختلف الأجهزة الحكومية وقيادات الإدارة المحلية والقطاع العام.
- السماح بالإنفاق المالي الهائل في الانتخابات بما يتجاوز المسموح به قانونا بمئات المرات والذي وصل إلي عشرات الملايين في بعض الدوائر، سواء من مرشحي الحزب الوطني أو رجال الأعمال (المستقلين) ومحاولة رشوة الناخبين بشكل مباشر.
- تجنيد الإذاعة والتليفزيون الرسمي وصحف قومية للدعاية للحزب الوطني تحت لافتة عرض إنجازات الحكومة (حكومة الحزب الوطني) ومتابعة مؤتمرات رئيس الوزراء والوزراء والمحافظين والتي عقدت للدعاية لمرشحي الحزب الحاكم.
وما لم يصدر رئيس الجمهورية قوانين وقرارات تغير هذه المنظومة الفاسدة، فأي حديث عن نزاهة وحرية الانتخابات وعدم التزوير، مجرد (ضحك على الذقون)، خاصة أن الانتخابات القادمة تجري في ظل إلغاء الإشراف القضائي.

دفاعاً عن (الليالي)

فريدة النقاش

رغم التعديل القانوني الذي أدخلته الحكومة المصرية وألغت بمقتضاه حق الأفراد في تحريك قضايا الحسبة منذ عام ١٩٩٥ وقصرت هذا الحق علي النيابة العامة فمازال هناك أفراد يحركون قضايا حسبة ويقبلها القضاء.
كان الإلغاء قد جاء في حالة حماس وحرج إثر فضيحة مدوية سنة ١٩٩٥ حين قضت محكمة بتطليق الدكتورة (ابتهال يونس) من زوجها الدكتور نصر حامد أبوزيد بدعوى أنه مرتد، وكان الحكم مترتبا علي قضية حسبة حركها تكفيريون وظلاميون ضد حرية الفكر وحق النقد والمساءلة.
لكن الإدارة المصرية آثرت أن يبقى السيف مسلطا علي رقاب المثقفين والمبدعين وحرياتهم فاختصت النيابة وحدها بتحريك مثل هذه الدعاوى حتى لا يظن المثقفون والمبدعون أنهم باتوا في مأمن، ورغم ذلك ماتزال النيابة تقبل قضايا الحسبة من الأفراد ضاربة عرض الحائط بالتعديل القانوني متجاهلة أيضا كل ما يترتب على مثل هذه القضايا من فضائح وممارسات معادية لحرية الفكر والتعبير.
ومرة أخرى خلال ربع قرن يحرك البعض قضية ضد نشر ألف ليلة وليلة وهي هذه المرة موجهة ضد هيئة قصور الثقافة ورئيسها الدكتور (أحمد مجاهد) والمسؤولين عن سلسلة (الذخائر) لأنهم أعادوا نشر (ألف ليلة وليلة) والتي هي كتاب العرب الفريد الذي يقرأه العالم منذ مئات السنين ومايزال حتى الآن يترجم إلي لغات عديدة، وقد دخل في التراث العالمي كإبداع عربي وعلامة من علامات ثقافتنا، وقدرتها الفائقة على التفاعل والتلاقح مع ثقافات الهند وفارس واليونان وبيزنطة.
وكانت الليالي وماتزال موضوعا للدرس الأكاديمي من جامعات العالم كافة وكتبت عنها الأستاذة الناقدة الراحلة سهير القلماوي رسالتها للدكتوراة تحت إشراف طه حسين ومن معطف الليالي الواسع خرجت أشكال التجديد في السرد الروائي والقص، وكانت حكاياتها وماتزال كنزا لا يفنى لأدب الأطفال وللأدب الخيالي عامة، وإذ السحر صنو للفن الجميل بل إن (الليالي) تنطوي علي حكمة السنين وتستخلص حكاياتها العبر من صروف الزمان والإنسان والجان وإذ الثراء فيها بلا حد، وفيها إدانة أخلاقية وإنسانية دافعة لكل أشكال التسلط والعبودية وإعلاء لشأن قدرات المرأة بذكائها وخيالها على الانفلات من أسر الأبدية الخانقة. ويظن هؤلاء المتطاولون على ما في تراثنا من جمال وحكمة أن كلمة عابرة هنا أو واقعة جنسية مكشوفة جاءت في سياقها هناك تهدر القيمة العليا لهذا الكتاب، وتجعل منهم أوصياء على عقول وقلوب القراء كأنما هؤلاء القراء هم مجموعة من الأطفال تجوز الوصاية عليهم وتأديبهم وتعليمهم حسن السلوك. ويتماهى هؤلاء الأوصياء الجدد مع حكام أدمنوا فرض الوصاية الأبوية علي شعوبهم وتقييد حرياتهم وإفقارهم ماديا ومعنويا وتوسيع دائرة المسكوت عنه في دعوة للتواطؤ والنفاق.
وينتمي هؤلاء الأوصياء فكريا وروحيا للجماعات التي تسعى لإقامة دولة دينية ديدنها قمع الحريات العامة باسم الدين، ومراقبة سلوك البشر وما يقرأون وما يتذوقون مع سلسلة من الوصايا والنواهي والمحرمات تحول حياتهم إلي جحيم على الأرض، وتقتل فيهم ملكات الإبداع والنقد وتصادر على البحث العلمي الذي لسنا بحاجة إليه لأن كل ما نبتغيه قد وجد فعلا بعد أن سخر الله سبحانه لنا قوما ينتجون لنا العلم وتطبيقاته لكي ننعم نحن به على حد قول أحد الشيوخ وما ذلك إلا لأننا مسلمون، وهو ما يعني أننا بحكم إسلامنا معفيون من إنتاج الحضارة، بل إن ما أنتجناه منها سابقا مثل (الليالي) نعيد فحصه بعيون كليلة وأرواح معتمة وقلوب فظة وعقول جرى إغلاقها دون الهواء والنور، وحيث تتم في الخفاء عمليات (تطهير) إجرامية لا لكتب التراث فحسب وإنما حتى للأعمال الروائية المعاصرة.
وتدعونا هذه الخطوة الجديدة إلي مواصلة الكفاح ضد الظلام علي جبهتين، أولا دعوة القضاء لعدم قبول قضايا الحسبة مع إلغاء حق النيابة وحدها في تقديمها حتى نغلق هذا الباب نهائيا ونعلي من شأن الدستور الذي يصون حرية التعبير والإبداع والفكر. ثانيا أن يتكاتف المثقفون من كل المنابع في إطار منظماتهم النقابية للدفاع عن (الليالي) باعتبارها جزءا من الذاكرة القومية تفخر به أي أمة مهما كان عنف المناوئين للحرية ولحق الجمهور في المعرفة والتذوق.